عودة إلى النقطة الصفر لن الولوية ف منح عقود الع مار؟

أسعد العاقولي

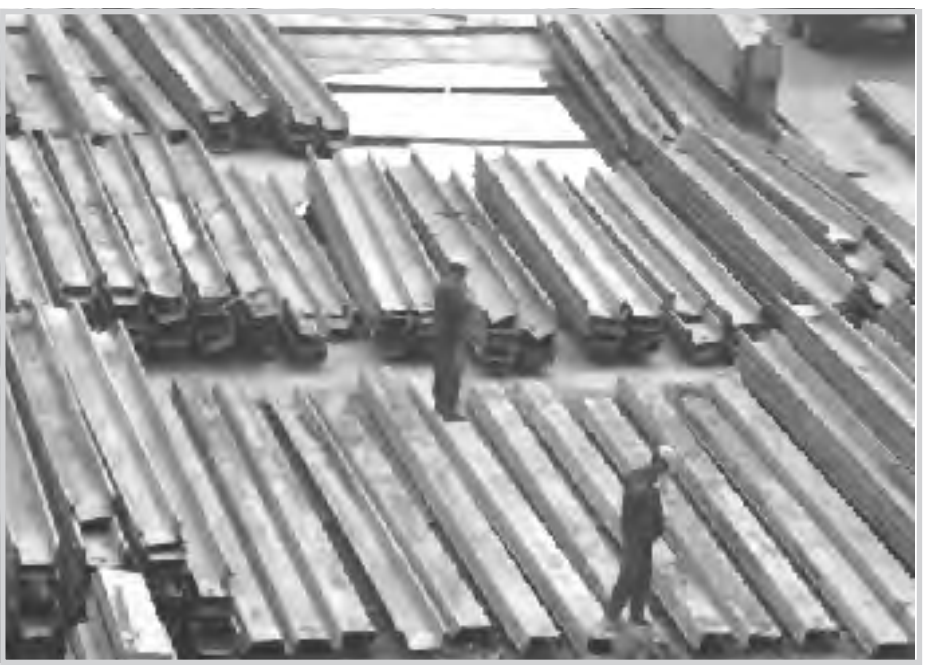

يبدو إننا سنبقى بحاجة دائمة للعودة إلى نقطة الصفر في ظل أوضاعنا الحالية المليئة بالتناقضات.. ويتقاطع فيها كل شيء.

الحوار مفتوح، ولكنه لا يفضي إلى نتائج حاسمة تؤدي إلى إرساء المواقف على أسس ثابتة، وأكثر من ذلك إن تعارضاً ينشأ باستمرار بين الافكار والطروحات النظرية من ناحية، ونهاياتها الفعلية من ناحية ثانية، وهكذا تعودنا التعامل مع القضايا ذات الاهمية القصوى في حياتنا الاقتصادية منذ نهاية الحرب وحتى الآن.

ومع إن الامثلة المعبرة عن هذا الواقع كثيرة إلى الدرجة التي يصعب الإحاطة بها، فسنركز على مسألة باتت تشكل حديث الناس في المرحلة الراهنة بناء على ما يحيطها من تعقيدات ومفارقات، إلا وهي عمليات الاعمار وإعادة البناء التي لم تسجل تقدماً ملموساً في عرف عدد متزايد من الخبراء والمتخصصين والمواطنين عموماً وهم يرون بأم أعينهم مشاهد البنايات المنهارة أو المحروقة أو بقايا أخرى ماثلة في جميع شوارع بغداد دون معالجة تذكر وبعيداً عن الدخول بالتفاصيل.

ولنعد إلى نقطة الصفر حينما بدأت انطلاقة المرحلة الاولى من العمليات الاعمارية والبنائية في الفصلين الثالث والرابع من عام ٢٠٠٣، حيث عقدت الشركات الامريكية التي حصلت على العقود الرئيسة دون استدراج عروض أو منافسة، وفي مقدمتها بكتل للإنشاءات وكيلوغ براون أندروت التابعة لها ليبرتون للخدمات النفطية ومتعددة الاختصاصات، سلسلة من الاجتماعات واللقاءات داخل العراق وخارجه أكدت خلالها على العديد من الافكار والموضوعات الاساسية، وبصفة خاصة ما يأتي:

أولاً:- إنها حصلت على العقود الرئيسة، معتبرة ذلك أمراً طبيعياً، ولا شأن للآخرين بتفاصيل الطريقة التي منحت فيها العقود وكيفية استدراجها، لأن مصدر التمويل هو الذي يمتلك صلاحية القرار.

ثانياً:- إن العقود الثانوية، أو التعاقد من الباطن ستكون الاولوية مرجحة فيها للاطراف العراقية، لا بل جرى تحديد نسبة ٩٠٪ من هذه العقود للعراقيين الذين اعتمدوا العديد من التدابير الاستعدادية المتوافقة مع الوعود المطلقة، ولكن التطبيقات الفعلية اتخذت ابعاداً معاكسة، بحيث باتت الجهات العراقية تتلقى عقوداً ثالثية ورابعية، والعدد مفتوح، من شركات إقليمية، لا ترقى من حيث مستوى إمكاناتها وخبراتها المتراكمة لما يمكن أن توظفه مثيلتها العراقية في مجالات سبق وإن خاضتها بكفاءة وفاعلية.

ثالثاً:- وفيما يتعلق بالقوى العاملة، فقد وعدت الشركات الحاصلة على العقود الرئيسة أن يمنح العراقيون أولوية مطلقة بالعمل في مشاريع الاعمار وإعادة البناء، ولكن ما جرى بالفعل لم يكن كذلك، حيث بدأت العمالة الآسيوية والافريقية وغيرها تغزو مواقع العمل، فيما يقف أبناء العراق بتخصصاتهم الهندسية والفنية على اعتاب معدلات غير مسبوقة للبطالة.

رابعاً:- وفي ظل هذه الأجواء المحتدمة بالاختلالات تواصلت المؤتمرات واللقاءات خارج العراق ليجري عبرها توزيع الحصص بصورة فعلية، وما زال الأمر كذلك حتى الآن، حيث يحتم علينا هذا الواقع ضرورة العودة إلى نقطة الصفر من جديد لتحليل معطيات ما يحلو للبعض أن يسميه المرحلة الثانية لعمليات الاعمار وإعادة البناء.

العال يفشل ف مواجهة الفقر

حذر تقرير جديد من عدم قدرة الدول الأكثر غنى في العالم على الوفاء بمطالبات الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الفقر.

واوضح التقرير، الذي اشترك في إجرائه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إن ما يسمى بأهداف التنمية في الألفية الجديدة لا يمكن أن تتحقق إذا ما سارت الأمور على ما هي عليه.

ويطالب التقرير الدول الأكثر ثراء باتخاذ خطوات عاجلة للمبادرة بالقضاء على الأسباب الرئيسة للفقر.

وسوف يتم بحث نتائج هذه الدراسة خلال اجتماع وزاري يعقد في واشنطن هذا الاسبوع، وذلك بهدف رصد التقدم الدولي في سبيل تحقيق أهداف التغلب على الفقر.

وتتضمن خطة أهداف التنمية في الألفية الجديدة خفض نسبة من يعانون الفقر الشد\يد في العالم إلى النصف، وتأمين التعليم الأولي لكل الأطفال، وخفض وفيات الأطفال والأمهات بحلول عام ٢٠١٥.

ويحذر التقرير من أن الأمور لو سارت على ما هي عليه، فلن يمكن تحقيق أغلب هذه الأهداف في عام ٢٠١٥.

ويقول التقرير إن الدول الغنية يجب أن تتولى المبادرة بالالتزام بالوعود التي قطعتها منذ سنتين في مؤتمر للتمويل والتنمية.

وطالب جيمس فولفنسن، رئيس البنك الدولي، الحكومات بتغيير الأولويات التي وضعتها لنفسها، وإنفاق المزيد من الأموال على المساعدات الإنسانية.

وقال إن ما تنفقه دول العالم على الدفاع والمساعدات هي تقريباً كما يأتي: ٩٠٠ مليار دولار على الدفاع، و٣٠٠ مليار دولار على المساعدات، ونصفها تقريباً يصل نقداً، وهذا هو الخلل الأساس".

وقال: "لنقل ما نقول، ولكننا إذا لم نتعامل مع المشاكل الأساسية فلن نحلها".

كما انطوى التقرير على بعض النقاط المشجعة، فاحتمال التغلب على نصف الفقر الشديد في العالم بحلول عام ٢٠١٥ ما زال قائماً، ولكن السبب في ذلك يرجع إلى الأداء الاقتصادي القوي لأكبر دولتين في العالم من حيث عدد السكان، الهند والصين.

ومن المتوقع أن يتأخر تحقيق الهدف في أفريقيا، ويقول التقرير إن المشهد على صعيد أهداف أخرى، مثل الصحة والتعليم والبيئة، سيكون أشد سوءاً.

شركة توتال الفرنسية توقع عقد غاز في ايران

طهران - اعلن نائب وزير النفط الايراني لوكالة فرانس برس ان ايران قررت منح شركة توتال الفرنسية عقدا لتطوير مرحلة من حقل فارس الجنوبي وان العقد الذي تبلغ قيمته ١,٢ مليار دولار سيوقع قريبا "ما لم تطرأ مشاكل".

وقال مهدي ميرمعزي لوكالة فرانس برس على هامش مؤتمر حول الصادرات الغازية في طهران انه "تم اختيار المجموعة النفطية الفرنسية لتطوير المرحلة الـ ١١ من حقل فارس الجنوبي، ان عرض الشركة هو الذي قبل" واضاف ان "المفاوضات الاخيرة جارية وما لم تطرأ مشاكل فان العقد سيوقع خلال شهر او شهرين.

وكان يفترض ان يتم الكشف عن اسم الفائز في استدراج العروض قبل اشهر عدة. وتنافست كل من توتال مع البريطانية بي.بي. والايطالية ايني والنرويجية ستاتويل على المشروع.

واستفادت الشركة الفرنسية من كونها متجذرة في ايران لا سيما في مجال الغاز الطبيعي المسال.

واعرب وزير النفط الايراني بيجان نمدار زنكنة انه يفضل بالنسبة للمرحلة الـ١١ شركة تتعاطى النفط الغاز المسال وذلك لتصدير الغاز الايراني الى الخارج.

يشار الى ان غاز المرحلة الـ١١ مخصص بالدرجة الاولى للتصدير الى الاسواق الاوروبية.

ومن جهة اخرى سبق لشركة توتال ان حصلت عام ١٩٩٧ على عقد اعادة شراء في المرحلتين الثانية والثالثة حيث ان الايرانيين يتولون ادارة المشروع عند انتهاء الاشغال ويحصل الشريك على اتعابه من الانتاج.

وتوتال راسخة الاقدام في ايران حيث تقوم بتطوير اضافة الى حقلي فارس ٢ وفارس ٣ الحقول النفطية ايه. واي. في سري والتي بدات بالانتاج عام ١٩٩٨-و١٩٩٩ وحقلي دورود وبلال اللذين يتم استغلالهما.

ووقعت توتال مع منافستها شركة بتروناس الماليزية وشركة النفط الايرانية عقدا بقيمة مليارى دولار لبناء مصنع لتسييل الغاز في فارس الجنوبي.

دورة البورصة

قراءة ف قانون الشركات الديد

حسام الساموك

آثار قانون الشركات الجديد لغطاً كبيراً نظراً لما أحدثه من تغير كبير في البنية الاساسية لتوجهات القانون السابق المرقم ٢١ لعام ١٩٩٧. وبرغم أن ما عرف بالقانون الجديد ليس إلا تعديلاً في بعض توجهات القانون القديم وقد أقر بذلك القانون الجديد نصاً إلا أن ما ينبغي أن نتوقف عنده إن هذه العملية التي اثارت اللغط انطلقت اساساً من اصرار الادارة المدنية التي شرعته وفرضته امراً واقعاً لكي تلغى الحماية التي كان يكفلها القانون القديم للمستثمر العراقي حين اغلق اي منفذ لتسلل الاستثمار الاجنبي خاصة في ميدان سوق الاسهم، ونشاطات الشركات المساهمة في كل توجهاتها. لذلك يمكن أن نعد القانون قد تم تغييره لتعاد صياغة مادة واحدة تتعلق بموضوعة فسح المجال للاستمارات الاجنبية لتظل معظم المواد الاخرى على ما هي عليه باستثناء تعديلات طفيفة في مواد تتعلق بتوجهات المادة (١٢) المقصودة.

لقد نصت المادة (١٢) على ما يأتي:

"اولاً: للعراقي حق اكتساب العضوية في الشركات التي نص عليها هذا القانون، مؤسساً أو مساهماً أو شريكاً، ما لم يكن ممنوعاً لشخصه أو لصفته من عضوية الشركات بموجب قانون أو قرار صادر عن الهيئات المختصة في الدولة "فيما منع القانون في البند ثالثاً تملك الاجنبي اية حصة في تلك الشركات بنصه "لا يجوز للاشخاص المعنوية عامة كانت أو خاصة، أن تكتسب العضوية في شركة عراقية ما لم تكن هي الاخرى متمتعة بالجنسية العراقية" وقد طرأ تغيير كامل بالمادة نفسها حين تضمنها القانون الجديد حيث نصت على ما يأتي "للشخص الطبيعي أو المعنوي وطنياً كان أم اجنبياً الحق في اكتساب عضوية في الشركات المنصوص عليها في هذا القانون كمؤسس أو حامل اسهم او شريك، ما لم يكن ممنوعاً من مثل هذه العضوية بموجب القانون" وبذلك أصبح للاستثمارات الاجنبية أن تتملك بشكل كامل او جزئي اي مشروع أو شركة مساهمة أو فعالية اقتصادية في اي من تخصصاتها دون أن يقوى اي رادع قانوني أو عرفي أو اجتماعي على مواجهتها.

اما في بقية احكام القانون وماده البالغة (٢٢١) ماداة فقد تصرف المشرع على هواه في الغاء كل ما من شأنه ان يمت بصلة إلى التشريعات القريبة من النهج الاشتراكي حين الغى كل ارجحية لمثلي قطاع الدولة (القطاع الاشتراكي سابقا) وكل ما كان يلبي - حسب القانون - الخطط التنموية وقرارات التخطيط المركزي تنفيذاً لمبدأ اقتصاد السوق. بينما الغيت اية علاقة لاية شركة بالجهة القطاعية التي تنتمي اليها، بعد ان كانت كل شركة مساهمة تتوافق في توجهاتها مع جهتها القطاعية، ولم يبق إلا مسجل الشركات رقيباً على سلامة الاداء وشفافية التداول ومصالح المساهمين من تطاولات مفترضة للادارات.

في تطور آخر حصر القانون الجديد عدد اعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة المختلطة بسبعة اعضاء بدلاً من تسعة يمثل قطاع الدولة عضوان بدلاً من ثلاثة بينما يمثل حاملي الاسهم خمسة اعضاء بدلاً من اربعة، والغى نهائياً اي تمثيل للعمال في مجلس الإدارة، مثلما تم الغاء ممثلي العمال في مجلس إدارة الشركات المساهمة الخاصة.

لقد اكد القانون الجديد على ضوابط حاسمة لضمان حقوق الشركة والمساهمين فيها أمام اي اجحاف منتظر من إدارات\الشركات أو أصحاب اكبر كمية من الاسهم فيها، ومثلما منح القانون مسجل الشركات حقوقاً كبيرة في التدخل لانصاف من تتعرض مصالحه لاجحاف والتعامل مع حالات الاستغلال غير السليمة، منح الشركة ومساهميها حقوقاً متقابلة في حالات اجحاف المسجل لمصالح اي من الاطراف الاخرى.

إن توقف القانون الجديد عند العديد من محاولات انصاف حالات التضرر وما عرف عن وسائل تضليل وتدليس اتسم بها اداء العديد من إدارات الشركات في داخل العراق وخارجه على ألسواء، إلا انه لا يمكن أن يفهم إلا كونه محاولة قسرية واضحة لفرض اشتراطات هيمنة الاستثمارات الاجنبية والعمل على توفير كل مستلزمات نشاطها المقبل في السوق العراقية دون أن تجابهها اية عراقيل قانونية أو تقنية.

قضايا الطاقة

مبادرة الغاز السعودي تمع 3 شركات عالية للتنقيب

يشكل التنقيب في الصحراء تحدياً كبيراً لشركات البترول العالمية وهاجساً كبيراً لها في مواجهة تحديات الطبيعة القاسية للصحراء، برغم ما تملكه تلك الشركات من إمكانيات وخبرات وتجارب متراكمة عبر السنين.ولكن تجربة الربع الخالي الذي يعتبر "أم الصحراء" وتتجاوز درجة الحراراة في ربوعه ٥٠ درجة مئوية وتحيطه كثبان رملية يزيد ارتفاعها على ٣٠٠ متر تقريباً، ستضاعف من طبيعة تلك التحديات التي تواجهها شركات صناعة النفط وتبطئ من اندفاعها نحو أهدافها الرامية لاكتشاف حقول جديدة في تلك البقاع التي يحيطها الغموض ويخشاها الجميع.

وتواجه شركة جنوب الربع الخالي التي تأسست نهاية العام الماضي، لتنفيذ اعمال التنقيب والتطوير للغاز الطبيعي والسوائل المرافقة التي تستخرج من منطقة امتياز تبلغ مساحتها ٢١٠ آلاف كيلومتر في جنوب الربع الخالي في السعودية جملة من الصعوبات نظراً لطبيعة المنطقة وما تشكله من تحديات حتى في ظل وجود التقنية الحديثة والخبرات البشرية.وقد فازت هذه الشركة المشتركة التي تمتلك "شل" نسبة ٤٠ في المائة من أسهمها، و٣٠ في المائة لكل من أرامكو السعودية وتوتال، بمنطقة الامتياز عقب مفاوضات وجهود مضاعفة من قبل أعضاء فريق التفاوض المؤلف من الشركات الثلاث على مدى عدة سنوات حول ما يعرف بمبادرة الغاز الطبيعي السعودي. وستتولى الشركة الجديدة، تنفيذ أعمال التنقيب والإنتاج في منطقة الامتياز بتفويض من الشركات المساهمة الثلاث، وبموجب اتفاقية بين شركة جنوب الربع الخالي والحكومة السعودية على أن تقوم الأولى بأعمال التنقيب عن الغاز غير المرافق والمكثفات وسائل الغاز الطبيعي وتطويرها وإنتاجها من القطاعات ٥ - ٩ - ٨٥ في حوض جنوب الربع الخالي بالسعودية.وتعتبر عملية استغلال احتياطات الغاز الطبيعي الجاف (ينتج من آبار الغاز وليس من آبار النفط) عملية مثيرة للتحديات من الناحية التجارية خصوصاً مع وجود السعر الثابت والقليل نسبياً المفروض في الوقت الحالي على هذه النوعية من الغاز.

ولضمان النجاح على الصعيد التجاري لهذه الشركة إنشاء بنية لازمة مثل آبار الإنتاج ومحطات التجميع والمعالجة وخطوط الأنابيب الخاصة بتوصيل الغاز إلى الشبكة الرئيسة لشركة أرامكو السعودية مع خطوط أنابيب أخرى لتوصيل المكونات السائلة.وأشار باتريك ألمان وارد الرئيس التنفيذي لشركة جنوب الربع الخالي المحدودة، في حديث لمجلة "شل" الشرق الأوسط، في عددها الأخير إلى التحديات الكبيرة التي تواجه الشركة في منطقة امتياز شاسعة جداً تقدر مساحتها كامل مناطق الامتياز الأخرى لشركة "شل" في العالم أجمع، وتعادل خمسة أضعاف مساحة هولندا وتساوي مساحة المملكة المتحدة أو تعادل مساحة ألف قطاع من قطاعات الاستكشاف في بحر الشمال.

وفي هذا السياق، يقول باتريك وارد المعار من شركة "شل" ليتولى منصب الرئيس التنفيذي لشركة جنوب الربع الخالي المحدودة" نظراً للمساحة الشاسعة التي يتوجب التنقيب فيها، يتوجب علينا التركيز على أنشطتنا بشكل سريع وبطريقة ذكية في آن واحد، لأن الشركة المشتركة لا يمكنها أن توفر الوقت والمال لتنفيذ أعمال المسح السيزمي لكامل أجزاء المنطقة بنفس الكثافة".وبين أن بيئة العمل ستضع شركته على المحك عندما يتعلق الأمر بأكتساب معطيات "سيزمية" عالية الجودة، وقال يتوجب" علينا في هذا الوضع تسخير واستخدام جميع أساليب التقنية العالية في تجميع البيانات "السيزمية" اي بيانات الجاذبية والمغناطيسية المحمولة بالهواء وأيضاً الصور المأخوذة عبر الأقمار الصناعية، مما سيتيح لنا التركيز على عملية جمع البيانات الأرضية من المناطق الواعدة بشكل أكبر.ويمضي باتريك في حديثه فيقول "تم حفر ٢٦ بئراً في المنطقة، ولكن لم تأتي اي منها باكتشافات تجارية، كما تم حفر العديد من تلك الآبار كاختبارات لدراسة عمر الطبقات بغرض تحديد جيولوجيا المنطقة".

ويضيف "إن أنشطة شركة جنوب الربع الخالي تستهدف أولاً التكوينات الصخرية التي تسبق تكوينات خلف الصخرية، وهي تكوينات "عنيزة" الصخرية من حقب الحياة القديمة التي توجد على عمق يصل إلى النحو ١٢ ألف قدم وتكوينات "سارة" و"ساق" وهي من الصخور الرملية وهذه بالطبع سيتشكل وفق عمر وعمق دفن تلك الرواسب تتشكل خصائص "النسامية" و"النفوذية" تحدياً تقنياً آخر حيث تكون مسألة الحصول على معدلات إنتاج كميات تجارية للمواد الهيدرو\كربونية من هذه المكامن الرخوة تكون أكثر صعوبة".وتابع "من العوامل الأخرى المثيرة للتحد\يات التي ستواجه الشركة، هو أنه في مثل تلك الأعماق السحيقة والمكامن ذات الخصائص المذكورة، لا تظهر المواد الهيدرو كربونية مباشرة من خلال البيانات السيزمية، لذلك فإن عملية التقييم التي نقوم بتنفيذها ستتطلب تكاملاً في النماذج الجيولوجية الجيدة لتحديد توزيع أفضل تطويرات المكامن وموانع التسرب ونموذجية علمية توليد وهجرة المواد الهيدروكربونية عبر المنظومة". وقال "أوعزنا بتوظيف طاقم العمل وأيضاً وضع خطة العمل الخاصة بتجميع بيانات ومعطيات المنطقة، كما تقدمنا لمجلس إدارة الشركة بالبدء بأول مسوح للجاذبية والمغناطيسية المحمولة في الهواء للمنطقة، ونأمل في الحصول على البيانات بنهاية شهر نيسان "وأضاف" تم الإعلان عن المناقصة الخاصة بأعمال تجميع البيانات السيزمية من الأرض، وأن عمليات المسح الأرضي ستبدأ منتصف هذا العام "وقال إن" مدة العقد الابتدائية قد حددت بخمس سنوات قابلة للتجديد، مما سيجعل الأمر ماراثوناً يومياً لنا طوال الأعوام الخمسة المقبلة."ومعروف عن منطقة جنوب الربع الخالي كونها أكبر منطقة صحراوية في العالم ومحفوفة بالمخاطر الشديدة علاوة على ارتفاع درجة الحرارة، وهي وعرة جداً وهناك صعوبة كبيرة في الدخول إليها لوجود الكثبان الرملية الضخمة التي يصل ارتفاع بعض منها إلى ٣٠٠ متر.

الرياض تدافع عن سعر يتاوح بي 22 و28 دولرا لبميل النفط

واشنطن(اف ب) - اكد وزير النفط السعودي علي النعيمي في واشنطن ان بلاده لا تزال تدافع عن سعر يتراوح بين ٢٢ و٢٨ دولارا لبرميل النفط، وهي الحدود التي وضعتها منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك).

وقال الوزير الذي شارك في مؤتمر حول الطاقة في واشنطن "ان السعودية تواصل الدفاع عن سلة اسعار اوبك التي تتراوح بين ٢٢ و٢٨ دولارا لبرميل النفط".

وسلة الاسعار هذه المبنية على سلة من سبعة انواع مختلفة من النفط، وضعتها اوبك في اطار آلية استقرار السوق النفطية.

واضاف "مهما يكن، فان الاسواق النفطية معقدة، حتى ان السعودية وغيرها من اعضاء اوبك التي تتمتع باحتياطات كبيرة، لديها طاقة محدودة" للتحكم باسعار السوق، في حين ترتفع اسعار النفط.

واعتبر انه "لم يكن هناك نقص عام في امدادات النفط الخام في السوق"، لكنه اشار الى ان عوامل اخرى يمكن ن تلعب دورا في سعر برميل النفط مثل "الاستقرار" في مناطق الانتاج.

واعتبرت مجموعة الدول السبع الاكثر تصنيعا ان ارتفاع اسعار النفط يمثل احد ابرز المخاطر امام استئناف التحسن الاقتصادي، وذلك اثناء اجتماعها في واشنطن.

وترتفع اسعار النفط منذ اشهر الى مستويات اعلى من النطاق السعري للاوبك.

ليبيا تشرق طريقها الاص ن و اقتصاد السوق

بقلم ماهر الشمي طاري

طرابلس (اف ب)- تشكل المحلات التجارية الفخمة والمقاهي والمجلات الغربية ووجود سياح مؤشرات على توجه ليبيا نحو اقتصاد السوق بينما يؤكد المسؤولون الليبيون ان هذا لا يتناقض مع مبادىء العقيد معمر القذافي.وبرغم بوادر التحرر الاقتصادي التي بدات تظهر منذ بضع سنوات فان شعارات "الكتاب الاخضر" المكتوبة على الجدران واللافتات المعلقة في شوارع طرابلس لم يطرأ عليها اي تغيير.ومن اكثر الشعارات التي توضع امام المصانع والشركات شعار "شركاء لا اجراء" الذي يلخص الركيزة الاقتصادية للنظرية العالمية الثالثة التي شرحها الكتاب الاخضر وقدمها على انها طريق ثالث بين الرأسمالية والاشتراكية.الا ان الكثير من الليبيين يعترفون اليوم بان النظام الاقتصادي الذي اتبع سنة ١٩٩٧ لتطبيق نظرية زعيمهم لا يختلف كثيرا عن الاشتراكية التي كانت مطبقة في اوروبا الشرقية.وهكذا فان شعار "شركاء لا اجراء" يعني في الواقع ملكية جماعية لوسائل الانتاج ادت الى اقتصاد خاضع لسيطرة الدولة. ويرى استاذ الاقتصاد ومدير اكاديمية الدراسات العليا في طرابلس صالح ابراهيم ان "اقتصاد السوق لا يتعارض مع الكتاب الاخضر".واضاف ابراهيم مستشار الحكومة للتحول الاقتصادي "الشركة يمكن المساهمة فيها بالعمل او بالمال وفي الحالتين توجد شراكة".وقد اشتدت الحاجة الى الاصلاح منذ عام ١٩٨٦ عندما ادى هبوط اسعار النفط الى خفض قدرة الحكومة على توفير فرص عمل ودعم الانتاج والمرافق. وعندها بدأت عملية خصخصة محدودة حيث انتقلت ملكية الشركات الى موظفيها فقط.واستنادا الى ابراهيم فان اكثر من ٤٨٠٠ شركة بيعت الى العاملين فيها خلال الفترة من ١٩٩٧ الى ٢٠٠٠ الا ان النتيجة كانت مخيبة للامال حيث انه لم يحدث اي ضخ لراس المال ولان هذه العملية جرت في الوقت الذي كانت فيه البلاد ترزح تحت عبء الحظر الدولي.

لكن مع رفع الحظر وظهور تفسير اقتصادي جديد للكتاب الاخضر فتح الطريق نحو دور القطاع الخاص في ليبيا وتنويع مصادر الاقتصاد الذي يعتمد كثيرا على النفط الذي يشكل ٤٩٪ من صادرات البلاد.بل ان العقيد القذافي نفسه دعا في حزيران الماضي الى خصخصة الشركات العامة معطيا الضوء الاخضر لرئيس الوزراء شكري غانم للمضي قدما في الاصلاحات.وعندها اعلنت الحكومة انه سيتم تخصيص (٣٦٠) شركة خلال الفترة من ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٨.

وسيكون رأسمال ٤٥ منها مفتوحا في تموز امام المستثمرين الاجانب كما قال مدير الهيئة العامة لنقل الملكية محمود احمد الفتيسي.الا ان الفتيسي يفضل استخدام تعبير "توسيع قاعدة الملكية" عن الخصخصة. واوضح ان "الهدف هو اعادة توزيع الثروات على الشعب".واوضح ان المؤسسات التي ستفتح امام رأس المال الاجنبي هي"مصانع كبرى" تقدر قيمة كل منها بـ١٥٠ مليون دولار في الاقل وان بامكان المستثمر الخاص تملك غالبية الاسهم.

ويتوقع الاستاذ ابراهيم قيام بورصة اسهم في اطار الخصخصة. الا ان المراقبين يتوقعون نوعا من المقاومة لهذه العملية.

وقال احد الصحافيين "هناك حوالي ٣٦٠ رئيس مجلس ادارة معرضين للتهديد".